

الاستثمار العربي البيئي والأفاق المستقبلية

أ/يحيى سمي

تمر الدول العربية في هذه الحقبة الزمنية بالعديد من التحديات الخارجية والداخلية والتي تفرض على شعوبها وحكوماتها ضرورة العودة سريعا وبدون تباطؤ إلى الاتحاد ونبذ الخلافات. فالدول العربية تتوفر لها من الإمكانيات المادية والبشرية والروحية ما لا يتوفر لكثير من الدول الأخرى، وبالتالي فهي أقدر من غيرها على التقدم والرقي، وإذا كان التقدم والرقي يحتاج إلى المزيد من الاستثمارات لزيادة الإنتاج، ولتزايد العمالة ويعم الرخاء والرفاهية ويقل الاعتماد على الخارج، فإنه لا بد من تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ولا شك أن التكامل الإقليمي بين الدول العربية يمكن أن يلعب دورا جوهريا في تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية.

ومن بين أهم العناصر التي يمكن للدول العربية أن تعتمد عليها في تطويرها ونموها وبناء اقتصادها بكيفية جيدة إضافة إلى إمكانية مساعدتها على التكامل الاقتصادي وهي الاستثمارات العربية البينية، إذ أن الحديث عن هذا العنصر الأخير يقودنا إلى التطرق إلى مشكلة الفوائض المالية العربية غير المستغلة، والمستغل منها هو خارج حدود الوطن العربي الذي هو بأمس الحاجة إلى هذه الفوائض من جهة والاستثمارات العربية البينية من جهة أخرى، لبعث التكامل العربي وتقوية المجال التنافسي والتفاوضي في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة ولذلك سنتطرق إلى الإشكالية التالية:

- ما هي الأفاق المستقبلية للاستثمار العربي البيئي مقارنة مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية؟

أولا: علاج مشكلات الاستثمار في الدول العربية:

في الحقيقة هناك عدة سياسات يمكن صياغتها بحيث تساعد الدول العربية على حل مشكلات تدفق الاستثمارات سواء كانت عربية أم أجنبية، وبالمقابل تقوم بجذب المزيد منه

إلى الدول العربية، وتوقف هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، ومن بين هذه السياسات نذكر ما يلي:

1- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي؛

يعد الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار الوطني أو العربي أو الأجنبي، ويظهر ذلك من خلال تحقيق معدلات متزايدة ومرتفعة لنمو الناتج المحلي الحقيقي، وهو ما يعبر عن موقف الاقتصاد الكلي، أو تلافي التقلبات العنيفة في سعر الصرف والتي يكون لها أثر كبير وسلبي على تدفق الاستثمار بأنواعه التي ذكرناها سابقا، وخاصة فيما يتعلق بالتقدير السليم لجدوى المشروعات والأرباح المحولة، ويؤكد ذلك اتجاه معظم تدفقات رأس المال الأجنبي، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، ثم إلى الدول النامية التي تملك برنامجا لاستقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي، والتي حققت أيضا معدلات نمو مرتفعة، والاستثمار العربي يتجه إلى الدول العربية التي بها أكثر استقرار في الاقتصاد الكلي⁽¹⁾.

كما تؤثر أدوات السياسة النقدية ومنها سعر الصرف المحلي على الاستثمار الخاص وكذلك الاستثمارات العربية والاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى الأسواق العربية، وأيضا أسعار الفائدة، وفي ضوء تأثير تدفقات الاستثمار بأسعار الصرف والفائدة العالميين، فإن دعم عوامل استقرار الاقتصاد الكلي بما يضمن تحقيق ربحية متوقعة لهذا الاستثمار تفوق معدلات الفائدة العالمية وتغطي التذبذبات الموجودة في أسعار الصرف يعتبر أمرا هاما لجذب الاستثمار، ومن ثم فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بجانب استقرار سعر الصرف الرسمي، بالإضافة إلى السيطرة على معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة إلى جذب المزيد من الاستثمارات، والدول العربية لديها الإمكانيات اللازمة والكافية لدعم الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

(1) هيل عجمي جميل، "الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل"،

مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، الإمارات، العدد 22، 1999، ص 37.

2- تعزيز الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي والدولي؛

من المتوقع أن يتحقق تلازم بين الانفتاح الاقتصادي وتدفق الاستثمار العربي والأجنبي، من خلال إقامة مناطق حرة للتجارة العربية والعربية الأجنبية عبر إبرام مجموعة من الاتفاقيات. وبالمقابل سيترتب على هذه الاتفاقيات آثار توسعية على حجم السوق، ومن ثم على تدفقات الاستثمار، ويتطلب تعزيز الانفتاح الاقتصادي للدول العربية عدد من الإجراءات يتمثل أهمها فيما يلي⁽²⁾:

أ - إصلاح هيكل التعريفات الجمركية وإزالة التشوهات المتمثلة في كثرة عدد فئات التعريفات الجمركية.

ب - تقليص الحواجز غير الجمركية من رسوم الخدمات ورسوم الفحص والرقابة النوعية وغيرها.

ج - تحسين كفاءة البنية الأساسية المادية من طرق ومبان ومطارات ووسائل نقل واتصالات وكهرباء.

د - تحسين معايير الاختبار والمعاينة والتوثيق، بحيث تتفق مع المعايير العالمية، بالإضافة إلى إشراف القطاع الخاص في أسس التطوير.

هـ - تدعيم التكامل الاقتصادي الإقليمي إذ يعد ضرورة لا بد من السعي باتجاه تفعيلها بين الدول العربية، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات التكامل الإقليمي الجادة والفعالة والمبنية على الأسس الصحيحة، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية، كما تمثل أهمية بالغة لزيادة الاستثمارات العربية البينية.

3 - تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية؛

وفيما يتعلق بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية المشجعة للاستثمار، فعلى الدول العربية أن تعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار (قانون الشركات، قانون تشجيع الاستثمار، قانون ضريبة الدخل، قانون

(2) فريد أحمد قبلان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات"، دار النهضة، القاهرة،

المناطق الصناعية والتجارية...)، وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار. وكذلك العمل على إعادة النظر في قوانين الملكية العامة، بحيث يتساوى المستثمرون الأجانب والعرب مع المستثمرين الوطنيين، ورفع القيود المتعلقة بالأنشطة والقطاعات غير المسموح للمستثمرين الأجانب الدخول فيها، وفي بعض الحالات حتى المستثمرين العرب والوطنيين. وكذلك تبسيط الإجراءات والرسوم، وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري⁽³⁾.

أما فيما يتعلق بتطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي في الدول العربية فيجب مراعاة أن المؤسسات الجديدة تسهل فاعلية السياسات التي تحكم سير العمل في أسواق العمل والإنتاج والأسواق المالية. كما تشمل نوعية الحوكمة مثل كفاءة القطاع العام ودرجة الفساد وفرص سيادة القانون، وهذا يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطوير الأداء المؤسسي باعتباره عنصرا جوهريا في جذب المستثمرين الأجانب⁽⁴⁾:

أ- استحداث هيئات ومكاتب ولجان متخصصة لجذب الاستثمار والإشراف عليه سواء كان محليا أم إقليميا أم أجنبيا، وتقديم خدمات ما بعد الاستثمار وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وإصدار التراخيص بأقصى سرعة في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري.

ب- إنشاء محاكم متخصصة للفصل في المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار والتجارة وحقوق الملكية الفكرية.

ج- العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل على فرض الاستثمار المتاحة.

4- تحسين النظام الضريبي والإدارة الضريبية،

على الرغم من الإعفاءات الضريبية التي توفرها الأنظمة الضريبية في العديد من الدول العربية، بحيث تؤدي إلى تخفيض عبء السعر الفعال للضريبة، إلا أنها لا توفر لهذه الدول

(3) عبد الهادي عبد القادر سويبي، "قراءات في اقتصاديات الوطن العربي"، جامعة أسيوط، القاهرة، 1999، ص 210.

(4) نفس المرجع، ص 211.

مواقع تنافسية في جذب الاستثمارات على العموم مقارنة بدول أخرى متطورة وسائرة في طريق النمو، بسبب تصميم نظمها الضريبية على نحو لا يتسم بالوضوح والشفافية، وفيما يلي عرض لأهم السياسات المقترحة بشأن تطوير النظام الضريبي والإدارة الضريبية في الدول العربية⁽⁵⁾:

أ- الحوافز الضريبية في الدول العربية: ونذكرها فيما يلي:

- ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية مع التركيز على الصناعة باعتبارها نشاطا ديناميكيا هاما لتطوير القطاعات الأخرى.

- تقديم نظام للحوافز الضريبية مبسط إداريا يقلل من عدد الضرائب ويعتمد على الأسعار النسبية ويوسع الأوعية الضريبية.

- التيسير على المستثمرين في مجال دفع الضرائب على الدخل.

ب- الحوافز المالية غير الضريبية: ونذكرها فيما يلي:

- بحث الاستفادة من تجارب بعض الدول في منح علاوات للاستثمار بحيث تمثل نسبة من نفقات المشروع، وقد يقترح تقديمها في شكل منحة نقدية كنسبة من إجمالي الاستثمارات الثابتة والتي يجب أن تستخدم في تكنولوجيا حديثة.

- مساهمة الدولة في إعداد دراسات الجدوى، ودعم المستثمرين عن طريق توفير العقارات والأراضي في بعض المناطق أفضل من منحهم إعفاءات ضريبية.

- السماح بمعدلات اهتلاك متسارعة لمعدات المصانع عند احتساب الضرائب على الأرباح الصناعية للإسراع بعملية التحديث التكنولوجي.

5- تنمية الموارد البشرية:

تواجه الدول النامية ومن بينها الدول العربية على الصعيد العالمي مشكلة انخفاض قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة والمحافظة على الاستثمارات والأموال المحلية، وذلك بسبب توجه الاستثمارات غالبا إلى الدول التي تتوفر بها قوة عمل تتسم بالمهارة وبارتفاع الإنتاجية وبالقدرة على تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية في الإنتاج، بالإضافة إلى توفر

(5) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، القاهرة، أكتوبر، 1998، ص 31 - 32.

مشروعات البنية الأساسية، والجدير بالذكر أن تركيبة القوى العاملة العربية تتسم بعدد من السمات السلبية من أهمها⁽⁶⁾:

- أ- انخفاض إنتاجية العامل بالمقارنة مع إنتاجية العامل في الدول المتقدمة اقتصاديا.
- ب- تواضع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- ج- ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة إلى أكثر من نصف قوة العمل العربية.
- د- انتشار البطالة المقنعة.
- هـ- هجرة الكفاءات.
- و- تدفق نسبة كبيرة من الأطفال دون سن العمل (أقل من 15 سنة) إلى سوق العمل وعلى ضوء ما سبق يتضح أن جذب المزيد من الاستثمارات يتطلب تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وبصفة تطوير وخلق الكفاءات والكوادر القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، حيث إن انخفاض تكلفة العمالة ليس محددًا هامًا لهذه الاستثمارات إذا لم تكن مدربة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات تنمية العنصر البشري التالية⁽⁷⁾:
- أ- تطوير برامج تستهدف المتسربين من التعليم وغير المؤهلين.
- ب- توسيع المجالات المهنية في التعليم الثانوي.
- ج- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم وتمويل الأبحاث العلمية في مختلف المجالات، وذلك من خلال التعاون مع الجامعات لخدمة الصناعة.
- د- إعادة تخطيط وهيكلية النظام التعليمي وتنمية القدرات البحثية وإتاحة كافة الوسائل المتاحة لكسب المهارات مع ضرورة توفير المخصصات المالية لتطوير وتنمية الموارد البشرية العربية.

(6) عبد الهادي عبد القادر السويفي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

(7) حسين عبد المطلب الأسرج، "استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213، أوت، القاهرة، 2005، ص 45.

6- تحسين كفاءة القطاع المالي والمصرفي؛

أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متطور ومتحرر هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية وحققت أداء اقتصاديا أفضل، كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والمصرفي، وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات اللازم اتخاذها لإصلاح وتطوير القطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص⁽⁸⁾:

أ - إعادة رسملة البنوك في الدول العربية ودمج الكيانات الصغيرة منها، وتحقيق تطبيق كفو لقواعد الرقابة المالية والإشراف على زيادة معدلات الائتمان، بما يتطابق مع استيفاء معايير لجنة بازل فيما يتعلق بالرقابة المصرفية والحد الأدنى لكفاية رأس المال.

ب - إيجاد البيئة المناسبة للتوسع في عمليات الاقتراض المصرفي وتقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة.

ج - حث البنوك التي تتسم بقدرة محدودة على الاستمرار والمنافسة على الاندماج مع البنوك الكبيرة أو بيعها للاستحواذ عليها، مما يدعم من قوتها ويعزز من قدرتها على المنافسة.

د - ضرورة توسيع قاعدة الملكية في الجهاز المصرفي العربي والذي تستند فلسفته على الحد من المساهمة العامة للحكومات في البنوك، وتطوير نظم المعلومات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

7- توفير البنية الأساسية الملائمة،

يعتبر توفير البنية الأساسية عاملا أساسيا في عملية التنمية من ناحية وأحد الشروط لجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية على السواء من ناحية أخرى. وبرغم قصور الأداء الحكومي على المستوى العربي في هذا المجال بحجة عدم توفر موارد مالية في بعض البلدان العربية، إلا أن ما يلفت الانتباه هو عدم اتخاذ تلك الحكومات إجراءات من شأنها تشجيع الاستثمار الخاص بجميع أنواعه في الدخول في هذا النوع من الاستثمار بحيث يتم توفير إطار تنظيمي يحدد مدى مشاركة القطاع الخاص في هذا النوع من الخدمات.

(8) نفس المرجع، ص ص 43 - 44.

إن تبني الحكومات العربية استراتيجية لتعويض عدم قدرتها على توفير البنية الأساسية يتطلب أن تقوم على أساس ما يلي⁽⁹⁾:

أ- خلق بيئة ملائمة لمشاركة القطاع الخاص في عمليتي الإنشاء والتشغيل لقاعدة البنية الأساسية، وذلك إلى أقصى مدى ممكن إذ سيؤدي هذا الوضع إلى تحسين فاعلية خدمات البنية الأساسية وكذلك المحافظة على الموارد الموجودة.

ب- تشجيع قيام مشروعات البنية الأساسية على أساس نظام BOT الذي يعني قيام الشركات الأجنبية بالبناء والتشغيل، ثم نقل الملكية إلى الدولة بعد فترة زمنية يتم الاتفاق عليها، مع تحسين قيام المشروعات العامة لتحسين فاعلية الاستثمارات في البنية الأساسية.

ثانيا: تنامي الاستثمارات العربية البينية رغم التحديات:

أرجع بعض الخبراء والمحللين الزيادة الملحوظة في حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إضافة إلى أثر التدفق النقدي النفطي، إلى عدة عوامل، منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، نذكرها على النحو التالي⁽¹⁰⁾:

1- العوامل الداخلية؛ ومنها:

أ - التحسن الإداري: فعلى المستوى الداخلي تحسنت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أم خطوات البدء في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك، هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر لمعرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

(9) فريد أحمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 381.

(10) علي لطفي، "الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،

مصر، 2009، ص ص 133 - 135.

ب- إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: تلازم التحسن الإداري المشار إليه مع توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة كان أبرزها في مجال إقامة المدن الاقتصادية المتكاملة وتوفير ما تحتاج إليه من بنية أساسية، وكان المثال الأبرز على ذلك في العامين 2005 و2006 مدينة الملك عبد الله الصناعية في المملكة العربية السعودية، فضلا عن توسيع مدينة جبل في الإمارات وإحداث مدينة 06 أكتوبر في مصر.

ج- استكمال برامج الخصخصة: وكان من الأسباب التي شجعت كذلك على زيادة الاستثمارات العربية البينية التزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول إلى الملكية الخاصة، بالإضافة إلى إتاحة المجال أمام بقية المواطنين العرب لشراء مشروعات يتم بيعها وتمليكها كما حدث على سبيل المثال في مصر ببيع العديد من الشركات الكبرى والبنوك، فقد جذبت الخصخصة العديد من المستثمرين العرب.

د- انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج: وجاء كذلك انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره في العالم العربي وتحديدا في مجال الموارد الطبيعية، وهذا يعتبر عاملا مهما في زيادة وتيرة الاستثمارات العربية البينية.

هـ- تطور وتحسن بعض النشاطات الاقتصادية في بعض المجالات: ومثال ذلك ما يلي:

♦ السياحة: تجاوزت الاستثمارات العربية المعلنة في هذا المجال وحده 25 مليار دولار أمريكي عام 2006، وهذا بسبب الأهمية الخاصة للقطاع السياحي بحيث يعتبر قطاعا جاذبا لقطاعات أخرى.

♦ الاتصالات: كان سببا في زيادة الاستثمارات العربية البينية، حيث شهد هذا القطاع في السنوات الأخيرة توسعا كبيرا.

♦ العقارات: ساهمت الطفرة العقارية التي شهدتها العالم العربي في السنوات الأخيرة زيادة في الاستثمارات العربية البينية، وتمثلت مظاهر ذلك في إقامة مدن سكنية بأكملها بتمويلات عربية مشتركة.

2- العوامل الخارجية؛

ونذكر منها ما يلي:

أ- أحداث سبتمبر: بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت في بعض الأوساط وبدرجات متفاوتة موجات من الكراهية والعداء للعرب والمسلمين في الخارج بصفة عامة وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، ونجم عن ذلك سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك البلدان وتوجيه جزء منها إلى العالم العربي، مما أدى إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

ب- الطفرة البترولية: أما عن النفط فقد وصل سعر البرميل إلى مستويات مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط وبالأخص الخليجية، فاستثمرت هذه الدول جزءا منها في تحسين بنيتها التحتية، وجزءا آخر وجهته إلى الدول العربية على هيئة استثمارات في المجالات السالفة الذكر.

هذه العوامل مجتمعة سواء الداخلية منها أم الخارجية تضاعفت لتوجد بيئة جاذبة للاستثمار بشكل أفضل من ذي قبل، لكن ومع هذه الزيادة في حجم الاستثمارات البينية، فإنها لا تزال قليلة جدا مقارنة بحجمها في الخارج الذي بلغ أكثر من 1200 مليار دولار، في حين أنها على المستوى العربي لا تتعدى 60 مليار دولار، وهذا بسبب التحديات المفروضة عليها والمعوقات التي ذكرناها سابقا.

3- تحديات الاستثمار العربية البينية؛

أ- يواجه الاستثمار العربي البيني تحديات خطيرة من شأنها أن تقف كحائل دون وصوله إلى المستوى المطلوب في الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية جاهدة لتميتها ورفع مستواها، إن هذه التحديات راجعة إلى ما يلي:

استمرار هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية إلى الخارج:

بالرغم من الحاجة الماسة للأموال العربية واستثماراتها، نظرا لما تعاني منه أغلب الدول العربية من تحديات التنمية كالأمّن الغذائي والمديونية والفقر وغيرها، إلا أن هذه الأموال والاستثمارات تبقى تأخذ طريقها إلى البلدان الغربية مفضلة الاستثمار فيها، مما ينعش

اقتصادياتها على حساب الاقتصاديات العربية، ولعل من أبرز الأسباب التي دعمت هجرة رؤوس الأموال العربية فيما سبق، هو النمو المتزايد للعوائد النفطية في السبعينات، خاصة لدى دول الخليج العربي وعدم توفر آنذاك البنية الاستثمارية المناسبة لاستيعاب تلك الفوائض المالية، ويمكن تقسيم دوافع انتقال رؤوس الأموال العربية إلى الدول الغربية إلى دافعين⁽¹¹⁾:

• **الدوافع الجاذبة:** وتتمثل في توافر المناخ المناسب ونضوج الفكر الاقتصادي وتعدد قنواته بالدول الغربية، إضافة إلى العوائد المغرية التي يحصل عليها المستثمر.

• **الدوافع الطاردة:** تعود إلى تعاظم الطفرة النفطية في دول الخليج العربي وزيادة ثروات العائلات الحاكمة ورجال الأعمال والباحثين عن فرص لزيادة الثراء في الخارج، في مقابل ذلك كان هناك ضعف للبنية الاقتصادية العربية وفشل معظم الدول على توفير البنية الأساسية لاستثمار تلك الأموال، بل عدم وجود فرص استثمارية مجدية للاستثمار في دول الخليج التي تعتمد على النفط والغاز، ضف إلى ذلك انعدام الاستقرار السياسي في أغلب الدول العربية.

أما عن حجم الاستثمارات العربية بالخارج فالمعلومات الدقيقة عنها غير متوافرة، وإن وجدت فإن هناك تضاربا في قيمتها حسب مصدرها، فالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقدرها ما بين 800 و1000 مليار دولار، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ما بين 2400 و3000 مليار دولار، ويعود ذلك إلى إضفاء طابع السرية عليها، وطبيعة النظام المصرفي العالمي، إضافة إلى طابع السيولة الذي يغلب على معظم هذه الاستثمارات خاصة غير المباشرة منها⁽¹²⁾. وللاشارة فإن معظم الاستثمارات العربية في الخارج هي خاصة يملكها أفراد من جنسيات عربية مختلفة، مع بعض الاستثمارات العامة والتي تعود ملكيتها إلى الحكومات العربية وخاصة الحكومات الخليجية.

(11) علاء الدين زعتري، "هجرة الأموال الإسلامية، الآثار والأسباب والعلاج"، المؤتمر العلمي الثالث الإسلامي،

من موقع www.alzatari.org.bahos-islami/26.html، le 07/02/2010.

(12) محمد عبد العاطي، "الاستثمارات العربية بالخارج"، قسم البحوث والدراسات الجزيرة نت، من موقع

2010/01/05.www.aljazeera.net/hr/exeres/a45f374c-a29f-4bda-973f

ب- التوترات الراهنة في المنطقة العربية: تمر المنطقة العربية في الوقت الراهن بظروف صعبة جدا ، ناتجة عن نشوب توترات واضطرابات سياسية في بعض الدول العربية كالسودان ولبنان ومصر ، وظهور ما يسمى بالإرهاب الدولي في بعض الدول العربية الأخرى كالسعودية ، ولعل الأزمة التي يمر بها العراق من جراء الاحتلال الأمريكي لأراضيه تعتبر أشد التوترات في المنطقة العربية ، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية مع الكيان الصهيوني التي تتخر في جسد الوطن العربي منذ زمن بعيد وما لها من تأثير سلبي على الدول العربية المجاورة. ولا ننسى أيضا قضية الصحراء الغربية هي الأخرى تبقى التوتر قائما في المغرب العربي الكبير ، وبالأخص بين الجزائر والمغرب. كل هذه التوترات وغيرها من شأنها أن تؤثر على الاستثمار في المنطقة العربية بصفة عامة والاستثمار العربي البيني بصفة خاصة.

وبطبيعة الحال فإن استمرار توتر الأوضاع في الوطن العربي وبالأخص في العراق وسيادة اللااستقرار واللامن فيها سوف يعمل على نفور الاستثمارات العربية منها واتجاهها إلى أماكن الاستقرار. كما أن استمرار الحرب على العراق من شأنه أن يؤثر حتى على الدول العربية المجاورة ، خاصة في مجال السياحة بما فيها السياحة البينية والتي تعتبر مصدر دخل العديد من الدول العربية. كما تؤدي هذه الأوضاع إلى هروب رؤوس الأموال العراقية خاصة الخاصة منها إلى الاستثمار في الخارج.

وفي الأخير يمكن القول إن التوترات الحالية في العراق من جراء الحرب عليه واحتمال تسرب هذه التوترات إلى دول عربية مجاورة خاصة سوريا ولبنان ، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي تحدث في بعض الدول العربية وانتشار الإرهاب الدولي والتفجيرات المتكررة في بعض الدول العربية الأخرى ، لن يكون في صالح تنمية الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات العربية البينية بصفة خاصة ، لأن الاستقرار السياسي وتوفير الأمن يعتبر شرطا أساسيا لجلب المستثمر الأجنبي.

ثالثا: الاستثمارات العربية في الخارج:

لا زالت الدول العربية تعاني من تدني حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مقارنة ببقية الدول النامية الأخرى والدول المتقدمة ، حتى حصة هذه الدول أصبحت أقل من حصة دول جنوب إفريقيا عام 2004 ، ولتصحيح هذا الوضع قامت معظم الدول العربية خلال

السنوات القليلة الماضية باتخاذ عدة إجراءات على مستوى استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، وتحسين الإطار التشريعي من أجل جذب المزيد من تدفقات هذا الاستثمار ليصل إلى الحجم الذي يتماشى والإمكانات الاقتصادية والبشرية لهذه الدول.

وتنقسم الدول العربية من حيث حاجتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعتين، تضم المجموعة الأولى الدول ذات العجز المالي والمديونية الخارجية، والتي تعد بحاجة ماسة إلى هذا الاستثمار باعتباره أحد مصادر التمويل المكمل للمدخلات المحلية اللازمة للتنمية الاقتصادية بجانب ما يوفره هذا الاستثمار من مزايا هامة لاقتصاديات هذه البلدان، وتشمل هذه الدول كلا من مصر والأردن والمغرب وتونس والجزائر واليمن وسوريا وموريتانيا. وتضم المجموعة الثانية بعض الدول العربية ذات الوفرة المالية مثل دول مجلس التعاون الخليجي الست، والتي تتنافس مع البلدان النامية لجذب هذا الاستثمار باعتباره مصدرا هاما لنقل التكنولوجيا الملائمة، والمهارات الفنية والخبرات الإدارية وفتح الأسواق الخارجية لمنتجاتها.

1- تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة (1998 – 2008)

وأهميته النسبية؛

تبدو محاولات الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين الاستثمارات العربية في الوطن العربي غير كافية، فقد تطرقت دراسة صندوق النقد العربي في هذا الصدد إلى أن المنطقة العربية في سعيها نحو جذب المزيد من الاستثمارات المحلية منها أو الأجنبية، فإنها دائما ما تقع في منافسة مع العديد من مناطق العالم التي تتمتع بمزايا استثمارية نسبية، فالمنطقة العربية في مجموعتها تظل منطقة قليلة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية، ولهذا فإن هذه المنطقة كانت من أقل مناطق العالم قدرة على جذب هذه الاستثمارات باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء.

فالانطباع السائد حول الدول العربية وتحديدًا حول مناخها الاستثماري أنه دون المستوى، حيث إنه لا يزال مرتبطًا بالصراع العربي الإسرائيلي إلى جانب الأوضاع الجديدة في العراق والسودان ولبنان، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية.

أ- تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية للفترة (1998 – 2008):

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية زيادة ملحوظة خلال

السنوات الأخيرة مقارنة بسنوات السبعينيات والثمانينات، ويرجع السبب في ذلك إلى الجهود التي تبذلها الدول العربية من أجل تحسين صورتها على المستوى الدولي من جهة وتحسين المناخ الاستثماري بجعله ملائماً من جهة أخرى، والجدول الموالي يوضح هذا التطور.

جدول رقم (01): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (1998 – 2008).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العالم	705330	107860	138167	820430	629675	565160	734892	973329	146107	197883	169735
الاقتصاديات المتقدمة	506553	841942	111779	595284	442448	361265	414186	613089	972762	135862	962259
الاقتصاديات النامية	190752	228178	25683	215421	175935	183994	290397	329292	433764	529344	620733
الاقتصاديات الانتقالية	8026	8486	6998	9725	11293	19901	30308	30948	54548	90866	11436
إجمالي الدول العربية	5348	4331	5957	9324	8360	14899	24539	46691	71012	80838	96482

المصدر: الموقع الإلكتروني لإحصائيات أنكتاد، آخر تحديث ديسمبر 2009، وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد متفرقة.

تشير بيانات الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، بسبب الأهمية التي يكتسبها على المستوى الاقتصادي، ضف إلى ذلك رغبة الدول ككل في جذبته وبذل المزيد من الجهود على مستوى تحسين المناخ الاستثماري، وإيجاد البيئة الملائمة لذلك. فعلى المستوى العالي نلاحظ خلال سنوات الدراسة أن التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت في منحنى تصاعدي حتى بلغت أقصاها في سنة 2000، حيث بلغت 1381675 مليون دولار، وتراجعت في سنة 2001 إلى 820430 بسبب أحداث 11 سبتمبر، وواصلت التدفقات في الانخفاض إلى غاية 2003 أين بلغ الانخفاض أكثر من النصف مقارنة

بسنة 2000، وبلغت قيمة التدفق في 2003 : 565160 مليون دولار، ثم أخذت التدفقات في الارتفاع إلى أن بلغت أقصاها في سنة 2007 حيث بلغت قيمة التدفق 1978838 مليون دولار. أما فيما يخص توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على دول العالم فلم تحد عن القاعدة، حيث معظم التدفقات استحوذت عليها الدول المتقدمة، وهذا ليس غريبا لأن هذه الدول تحتوي على فرص استثمارية كبيرة بالإضافة إلى مناخها الاستثماري الجيد وقلّة المخاطر والاستقرار الكبير في جميع المجالات، أما الدول العربية فهي في تحسن مستمر من حيث التدفقات الواردة إليها، فخلال سنوات الدراسة تضاعفت التدفقات 18 مرة ابتداء من سنة 1998 أين قدرت التدفقات بـ 5348 مليون دولار، إلى غاية 2008 أين بلغت التدفقات 96482 مليون دولار، وفي حقيقة الأمر يرجع هذا الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية منذ بداية منتصف التسعينات إلى التحسن في مناخ الاستثمار في هذه الدول، لا سيما وأن معظمها قد قامت خلال الفترة السابقة بإصدار أو مراجعة التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمارات والتشريعات الضريبية والجمركية والخصخصة والتجارة والأسواق المالية. وتبرز أهمية النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من أن الاقتصاديات الوطنية التي انخرطت في الاقتصاد العالمي وشاركت في الحقبة الحديثة منه، قد نمت بمعدلات أعلى من غيرها من البلدان التي لم تتبع هذه الخطوات، ويظهر ذلك من خلال إزالة الحواجز التجارية التي خفضت أسعار وارداتها وحفزت الصادرات، وبالتالي ساعدت على توزيع عادل للموارد وإنتاجيتها، أي أن السبب لا يعود بالدرجة الأولى إلى دور التدفقات الرأسمالية في دفع عملية النمو، لأن البعض منها وخاصة القصير الأجل كان عرضة للتقلبات الحادة التي عرقلت مسيرة النمو والإدارة السليمة للاقتصاد.

ب- الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (1998 - 2008): ينضم إلى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (02): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية للفترة (1998 – 2008).

2008	2.78	1.57	7.96	24.45	5.69	0.48	10.33	0.04	12.93	4.64	3.22
2007	3.62	1.25	8.93	23.40	8.67	0.70	12.40	0.11	11.08	7.56	5.60
2006	2.99	1.54	18.42	21.25	8.95	0.70	23.17	0.12	11.75	4	5.81
2005	2.16	1.06	7.79	8.33	5.47	1.52	14.07	0.29	12.17	2.42	44.05
2004	1.76	1.04	7.70	5.79	2.62	1.18	7.15	0.04	8.85	1.12	25.48
2003	1.52	0.93	5.30	2.27	0.31	0.00	4.35	0.14	14.44	0.58	7.96
2002	1.91	1.87	2.56	0.59	0.72	-0.01	1.27	0.01	7.14	0.71	5.89
2001	2.59	2.17	1.01	0.59	0.54	-0.04	2	0.5	8.5	-0.38	6.88
2000	4.33	0.8	4.53	0.59	1.24	-0.01	9.63	0.04	5.78	0.41	3.73
1999	3.47	0.6	6.81	0.79	1.11	-0.05	1.92	0.24	5.12	0.42	1.27
1998	2.35	1.26	2.88	0.67	1.19	0.08	3.92	0.23	6.71	-0.54	0.02
العالم	إجمالي العالم	الجزائر	البحرين	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا

المغرب	2.83	..	5.57	7.42	8.06	..	3.79	4.16	6.85	4.96	1.71
فلسطين	3.82	0.52	7.74	7.36	6.45	5.57	4.38	3.31	4.62	7.41	4.24
سلطنة عمان	3.75	0.38	4.72	6.17	5.19	3.79	8.07	2.01	10.70	7.77	5.87
قطر	2.80	0.96	4.97	5.89	3.83	1.04	6.95	2.07	2.70	8.16	-1.80
السعودية	1.59	1.11	0.45	3.78	0.78	0.22	5.67	1.31	2.26	9.41	1.04
الصومال	4.65	0.46	0.12	2.66	0.36	0.04	6.08	0.77	2.34	4.81	0.05
السودان	1.19	0.27	0.6	3.22	0.24	0.01	3.93	0.53	3.90	1.75	0.95
سوريا	7.43	0.5	0.03	1.68	0.28	00	3.65	0.52	2.44	1.7	1.38
تونس	1.14	1.51	0.42	1.42	0.1	0.01	2.99	1.37	4.01	-0.72	0.07
الإمارات	3.43	4.51	0.25	0.91	0.08	0.04	3.46	1.48	1.77	-1.79	-4.03
اليمن	1	5.53	0.72	3.39	0.06	00	3.39	0.47	3.37	0.53	-3.47

(00): لا يوجد تدفقات.

(.) : البيان غير متاح.

إشارة ناقص (-) : خروج للاستثمار الأجنبي المباشر (هروب).
 المصدر: الموقع الإلكتروني لإحصائيات - أنكاد - آخر تحديث ديسمبر 2009، وتقدير
 مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد متفرقة.

لقد تحسنت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنوات السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات، وذلك بسبب التحسن في المناخ الاستثماري، لكنها تبقى غير كافية لأن الدول العربية لا تتحكم فيها، ويحدث في بعض الدول العربية هروب للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تبينه النسب السابقة، ولكن على العموم تبقى هذه النسبة متذبذبة ومتفاوتة بين الدول العربية، وذلك بسبب التفاوت القائم في اقتصادياتها. وسنحاول إحداه مقارنة نسبية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية والدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم.

جدول رقم (03): المقارنة النسبية لحصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1998 – 2008).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% التدفق في الدول العربية مقارنة بالعالم	0.8	0.4	0.4	1.1	1.3	2.7	3.3	4.8	4.9	4.5	5.7
% التدفق مقارنة بالدول المتقدمة	1.05	0.5	0.5	1.6	1.9	4.1	5.9	7.6	7.3	5.9	10.1
% التدفق مقارنة بالدول النامية	2.8	1.9	2.3	4.3	4.8	8.2	8.5	14.2	16.4	15.3	16.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (1998 – 2008).

من الملاحظ أن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة جداً، وهذا بسبب المعوقات والمشاكل الموجودة على مستوى الدول العربية، لكن تعد 2008 أحسن سنة على الإطلاق بحيث وصلت حصة الدول العربية إلى 5.7 % من إجمالي

العالم، و10.1% مقارنة بالدول النامية، وهذا نتيجة للإصلاحات التي قامت وتقوم بها من أجل النهوض باقتصادياتها.

ملاحظات:

• نلاحظ أن التدفقات في العالم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت تطورا كبيرا خلال فترة التسعينات لكن عرفت تراجعا مع بداية الألفية الثالثة، خصوصا مع ظهور الإرهاب الدولي وعولمته.

• الدول المتقدمة أصبحت دولا مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث إنها تستحوذ على أكثر من 80% من إجمالي التدفقات.

• أما الدول العربية فرغم الإصلاحات التي قامت بها والتحفيزات والمزايا التي تقدمها إضافة إلى الضمانات التي تمنحها، إلا أن التدفقات الواردة إليها تمثل جزءا قليلا من الإجمالي.

• بالنسبة للدول النامية فإن التدفقات تطورت بصورة واضحة، لكن يجب أن نؤكد بأن التطور لم يكن متساويا بين جميع الدول النامية، وإنما ذهب إلى البعض منها كالصين وكوريا وماليزيا واندونيسيا وجنوب إفريقيا إذ أنها تحصل على أغلب التدفقات ولا يبقى سوى جزء قليل تقسمه باقي الدول النامية.

• وعلى العموم لم توفق الدول العربية في مضاعفة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على كميات مهمة مقارنة بالدول النامية أو المتطورة، وهذا راجع إلى عدة معطيات كامنة في اقتصاديات البلدان العربية، خصوصا وأن أغلبها كان يتبع النظام الاشتراكي في التسيير الاقتصادي والسياسي والبعض الآخر يتبع النظام الملكي، وهذه التناقضات في الأنظمة جعلت المستثمر الأجنبي يتهرب ويفر منها، بل حتى الأموال والمستثمرون العرب والمحليون يقومون باستثمار أموالهم خارج البلدان العربية، وهذا لتوفر الشروط الملائمة لعملية الاستثمار.

ج- مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية وتوزيعه القطاعي: تشير

تقارير الاستثمار في العالم إلى أن أكثر من 50% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول العربية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ولوكسمبورج، وقد تركزت تلك الاستثمارات باتجاه الموارد الطبيعية خاصة مع ارتفاع أسعار

البترول والمعادن في الأسواق العالمية، حيث استحوذ قطاع البترول على نحو 60 % من تدفقات هذا الاستثمار في تلك الدول نتيجة لقيام الشركات الدولية بالإبقاء على مستويات مرتفعة نسبيا في الاستثمار في مشروعات الاستكشاف الجديدة.

د- مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية والاستثمارات العربية البينية: ولأجل التوضيح أكثر نقوم بعرض الجدول الموالي:

جدول رقم (04): تطور حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1988 – 2008).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمارات الأجنبية	5348	4331	5957	9324	8360	14898	24539	46691	71012	80838	96482
الاستثمارات العربية	2314	2183	1817	2646	2912	2843	5957	37263	16504	20660	3403
النسبة	0.43	0.5	0.3	0.28	0.35	0.25	0.24	0.8	0.23	0.25	0.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جداول سابقة.

إن إحصائيات الجدول تؤكد هروب وهجرة الأموال العربية كما ذكرنا سابقا، وهذا ما يؤكد أيضا أن نسبة الاستثمارات العربية البينية وقيمتها ضعيفة جدا مقارنة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، إذ لا تتعدى 50 % في غالبية السنوات ما عدا في 2005 بسبب الطفرة التي حدثت في المملكة العربية السعودية وبالضبط عند قيام المملكة بفتح المجال أمام المستثمرين لإنجاز مشروع مدينة الملك عبد الله وهي مدينة اقتصادية متكاملة.

2- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة

(1998 - 2008):

يوضح الجدول الموالي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية.

جدول رقم (05): تطور حجم الاستثمارات المباشرة الصادرة للفترة (1998 - 2008).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العالم	68505	1078189	1213795	745662	536572	563399	929641	878988	1396916	2146522	1857734
الدول المتقدمة	636523	1007320	1075804	660034	482283	507183	795061	741972	1157910	1809531	1506528
الدول النامية	50584	68579	134799	82882	49642	45540	120445	122707	215282	285486	292710
الاقتصاديات الانتاجية	1398	2291	3192	2747	4647	10677	14135	14309	23724	51505	58496
الدول العربية	-811	1179	2283	855	3098	-1745	7476	12188	23193	61785	38738
% الدول العربية من الإجمالي العالمي	-0.1	0.1	0.2	0.1	0.6	-0.3	0.8	1.4	1.7	2.4	2.1
% الدول العربية من إجمالي الدول انامية	-2	2	2	1	6	-4	6	10	11	18	14

(-) إشارة سالبة: معنى رجوع الاستثمار إلى الدول العربية.

المصدر: الموقع الإلكتروني لإحصائيات - أنكاد - آخر تحديثه ديسمبر 2009، وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد متفرقة.

اتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الدول العربية بالانخفاض الشديد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج في العالم، حيث تشير بيانات الجدول إلى أن التدفقات الخارجة من هذا الاستثمار قد سجلت قيمة سالبة، وهذا يدل على رجوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، وترجع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التراجع إلى الأثر السلبي لانخفاض أسعار البترول العالمية على الموازين التجارية للدول العربية المصدرة لهذا النوع من المواد مثل الكويت والسعودية والإمارات وليبيا، بالإضافة إلى تزايد الإنفاق الحربي في بعض الأقطار العربية الذي أصبح يستنزف جزءا هاما من عائدات النفط لديها.

تعتبر معظم الاستثمارات العربية في الخارج استثمارات خاصة يملكها أفراد من جنسيات عربية مختلفة، مع بعض الاستثمارات العامة التي تعود ملكيتها إلى الحكومات العربية وبخاصة الحكومات الخليجية التي تحاول استثمار العوائد الضخمة للنفط والغاز في أسواق المال الأجنبية، وتتوزع هذه الأموال ما بين استثمارات مباشرة متنوعة في العقارات والأراضي والشركات التجارية والمشاريع السياحية وغيرها، وأخرى غير مباشرة في الأسهم والسندات. وتتركز معظم الاستثمارات العربية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ففي أوروبا تحتل فرنسا وسويسرا وبريطانيا المراكز الأولى بين الدول العربية الجاذبة للاستثمار العربي، ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى نسبة قليلة من الاستثمار العربي في آسيا خاصة في ماليزيا وسنغافورة لما تتمتع به هذه الدول من استقرار سياسي واقتصادي إضافة إلى طبيعة النظام المصرفي بها.

وعلى العموم تتصدر الإمارات العربية المتحدة مجموعة الدول العربية المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم تليها الكويت وبعدها السعودية ثم البحرين، لأنها تحتوي على عوائد نفطية كبيرة مقارنة بالدول العربية الأخرى، كما أنها تعتبر الأولى أيضا في تصدير الاستثمارات العربية البينية.

خلاصة:

عملت الدول العربية على تعزيز وتنمية الاستثمارات العربية البينية إدراكا منها في أنها هي التي سوف تطور الهياكل الإنتاجية العربية وتخلق صناعات عربية متطورة، تؤدي بها في النهاية إلى تشابك اقتصادياتها بما يسمح بإحداث تكاملها الاقتصادي، فبذلت العديد من

الجهود وأبرمت الكثير من الاتفاقيات لكن ذلك لم يؤد إلى رفع الاستثمارات العربية البينية إلى المستويات التي كانت تأمل فيها، ولم تمكن الدول العربية بالنهوض باقتصادياتها، وتوجهت تلك الاستثمارات إلى الدول الغنية خاصة الخليجية، واتضح أيضا أنها تركزت في المجال الخدمي بعيدا تماما عن النشاطات الإنتاجية سواء في المجال الصناعي أم الزراعي، والتي تعتبر الأمل بالنهوض بالاقتصاديات العربية بالطريقة الصحيحة من أجل الوصول إلى النمو والتكامل. وقد واجهت الاستثمارات العربية البينية العديد من المعوقات والتحديات التي كانت سببا في ضعفها وعدم رفع مستواها، وكانت متعلقة إما بالبيئة الخارجية، والبعض الآخر كان سببه ضعف المناخ الاستثماري العربي ووجود نقائص فيه لا تتماشى ومتطلبات تعزيز الاستثمارات العربية البينية، التي ينبغي توفرها من أجل النهوض بها وبما يخدم مصلحة الدول العربية في تنمية اقتصادياتها ودفع مسيرة تكاملها الاقتصادي نحو التحقيق، ولهذا ينبغي وضع الأولوية في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك لتنمية الاستثمارات العربية البينية، ودفع العمل المشترك من أجل الوصول إلى مخطط جديد للتخصيص وتقسيم العمل فيما بين الدول العربية. وفي هذا المجال ينبغي الاهتمام أكثر بالاستثمارات العربية البينية وبالخصوص المشروعات العربية المشتركة التي لها علاقة بالمجالات الإنتاجية القادرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية للوطن العربي. ويتأتى ذلك بتحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية عن طريق إصلاح البيئة المؤسسية والإجرائية والخدمات الحكومية لتنظيم استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر، والبعد ما أمكن عن البيروقراطية والتوجه نحو الشفافية خاصة في إطار تعاظم التنافس الدولي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة بالشكل الذي يوفر التمويل المطلوب للمشاريع الاستثمارية وتشجيع مبادرات القطاع الخاص.

